قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٥

بشأن الموافقة على التعديل الثانى

الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٠

لاتفاقية منحة مجموعة النتائج لبرنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية)

بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل الثانى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٠ لاتفاقية منحة مجموعة النتائج لبرنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية) بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية - الممثلة فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ ربيع الآخر سنة ١٤٢٦ هـ
(الموافق ٢٣ مايو سنة ٢٠٠٥ م) .

حسنى مبارك

اتفاق منحة الوكالة الأمريكية
للتنمية الدولية
رقم (٢٦٣ - ك -٦٤٤)

التعديل الثانى
لاتفاقية منحة مجموعة النتائج
لبرنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية)
بين
حكومة جمهورية مصر العربية
و
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٠

التعديل الثانى بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٠ لاتفاقية منحة مجموعة النتائج لبرنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية) الموقعة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١ بين كلا الطرفين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) .

بند ١ - تعدل اتفاقية المنحة على النحو التالى :

(أ) يعدل البند (٣ - ١) من المادة (٣) بحذف عبارة «ثلاثمائة وخمسون مليون دولار» (٣٥٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكى) » ويحل محلها «أربعمائة وخمسون مليون دولار» (٤٥٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكى) » .

(ب) يعدل البند (٣-٢) من المادة (٣) بحذف عبارة «مليار ومائتى مليون دولار (١٢٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكى) » وتحل محلها «مليار ومائتان وخمسون مليون دولار (١٢٥٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكى) » .

(جـ) يعدل البند (٥-٣) من المادة (٥) بحذف عبارة « ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧ » وتحل محلها عبارة « ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ » .

(د) يعدل البند (٨-٢) من المادة (٨) كالتالى :

١ - تحذف عبارة وزير الدولة للشئون الخارجية و/أو رئيس الإدارة المركزية لقطاع التعاون الاقتصادى مع الولايات المتحدة الأمريكية ، قطاع التعاون الدولى - وزارة الخارجية وتحل محلها عبارة وزير التعاون الدولى و/أو رئيس الإدارة المركزية للتعاون الاقتصادى مع الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ - إضافة الفقرة التالية لنهاية الجملة الأولى :

غير أنه يخول للشخص الذى يشغل أو يقوم بأعمال وزير التعاون الدولى- بموجب إخطار كتابى - حق تعيين ممثلين لجميع الأغراض .

(و) يحذف الملحق الأول لاتفاقية المنحة كلية ويحل محله الملحق الأول المرفق بهذا التعديل .

بند ٢ - لغة التعديل :

حرر هذا التعديل باللغتين الإنجليزية والعربية ، وفى حالة وجود غموض أو خلاف بين النصين يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

بند ٣ - فيما عدا ما تم تعديله بموجب هذا التعديل تظل الاتفاقية نافذة ومحتفظة بكامل قوتها وآثارها القانونية وفقًا لما تنص عليه من أحكام .

بند ٤ - النفاذ :

يدخل هذا التعديل حيز النفاذ من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

بند ٥ - التصديق :

تتخذ الحكومة المصرية كافة الخطوات الضرورية لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل وتقوم بإخطار الوكالة بذلك فى أسرع وقت ممكن .

وإشهاداً على ذلك ، فإن كلاً من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ممثليه المفوضين قد وقعوا على هذا التعديل بأسمائهم وتم تسليمه فى اليوم والسنة المحددين أعلاه .

عن حكومة	عن حكومة
جمهورية مصر العربية	الولايات المتحدة الأمريكية
التوقيع : ————	التوقيع : ————
الاسم : **فايزة ابو النجا**	الاسم : **كينيث س اليس**
الوظيفة : وزيرة التعاون الدولى	الوظيفة : مدير الوكالة الأمريكية

ملحق رقم (١)

الوصف التفصيلى

١ - مقدمـــة :

هذا الملحق رقم (١) للاتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر العربية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لبرنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية) يتناول البرنامج الذى يجب دعمه والنتائج التى يجب تحقيقها من التمويل المخصص فى الاتفاقية . ولا يجوز تفسير هذا الملحق على أنه يحوى أى تعديل للتعريفات والشروط الواردة فى تلك الاتفاقية .

٢ - خلفيـــة :

تتولى حكومة جمهورية مصر العربية تنفيذ برنامجها لإصلاح السياسات القطاعية والذى يهدف إلى زيادة مثمرة فى التوظيف بالقطاع الخاص لزيادة التجارة والاستثمارات .

إن المجهودات المستمرة لبرنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية) من خلال برامج الإصلاح الاقتصادى السابقة والأنشطة الأخرى المتعلقة بها هى من أجل تشجيع ودعم برنامج الحكومة المصرية للإصلاح الاقتصادى .

ويعد الشرط الذى يحكم الإمداد للتحويلات النقدية من خلال برنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية) العنصر الأساسى لمنحة الاتفاقية .

يوجه برنامج دعم التنمية لتحقيق الهدف الأساسى لكل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وجمهورية مصر العربية «وهو استفادة المصريين بشكل عادل من المنافسة الاقتصادية على المستوى العالمى» .

يتكون برنامج دعم التنمية من مجموعة أهداف ومجالات لإصلاح السياسات التى تساعد فى تحقيق الهدف الاستراتيجى رقم ١٦ (SO 16) وهو تحسين المناخ العام لتعزيز التجارة والاستثمار .

هذا الهدف الاستراتيجى المتوقع منه زيادة الدخل العائلى على نطاق واسع وبالتالى تقليص دائرة الفقر بشكل مباشر والتمكن تدريجيًا من إلغاء الدعم الذى يعوق حاليًا أسعار السوق لإتاحة السلع والخدمات بصورة فعالة . وعلى ذلك فإن الغرض الرئيسى من برنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية) هو دعم جمهورية مصر العربية فى الاستمرار فى بنود سياسة الإصلاح لتشجيع ودعم تنمية القطاع الخاص من خلال زيادة التجارة والاستثمار .

٣ - التمويل :

الخطة المالية التوضيحية لبرنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية) موضحة فى المرفق رقم (١) لهذا الوصف التفصيلى ومن المتوقع أن يصل التخصيص السنوى إلى مبلغ ٢٠٠ مليون دولار سنويًا بدءاً من العام المالى ٢٠٠١ ، والذى ينتظر أن يصل إجمالى مساهمة الوكالة الأمريكية فيه إلى ١,٢٥٠ مليار دولار .

٤ - النتائج المرجوة :

يعد برنامج دعم التنمية هو أحد البرامج الممولة من الوكالة الأمريكية لتحقيق الهدف الاستراتيجى الـ ١٦ (SO 16) لتعزيز المناخ العام المصرى للتجارة والاستثمار ، والنتائج المحددة والمرجوة من هذا البرنامج هو تحسين إطار السياسات للتجارة والاستثمار . وسوف يتم إنجاز هذا الهدف من خلال التركيز على مجالات مثل القطاع المالى للتجارة والإصلاحات الجمركية ، وتنوى الوكالة الأمريكية تقديم المساعدة الفنية والبحوث وصور أخرى من الدعم لمساعدة مصر فى تنفيذ برنامجها الخاص بإصلاح السياسات الاقتصادية وذلك من خلال اتفاقيات منفصلة ، وستستخدم كل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وجمهورية مصر العربية المؤشرات التالية لقياس مدى التقدم فى تحقيق هذه النتيجة :

- الصادرات غير البترولية وواردات السلع كنسبة من إجمالى الناتج المحلى .
- التقدم نحو التوافق مع منظمة التجارة العالمية .

- حجم المبيعات من الشركات التى تمت خصخصتها والخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات المشروعات المشتركة .
- المدة الزمنية اللازمة لإصدار بيانات الحسابات القومية .
- القوانين المختارة والموافقة على القرارات وتنفيذها .
- نسبة متحصلات الضرائب المباشرة إلى الضرائب الكلية وغير المتضمنة عائدات الجمارك .
- تخفيض المدة اللازمة للإفراج الجمركى على السلع المستوردة .
- حصة القروض المستحقة للبنوك الخاصة مقارنة بإجمالى القروض المستحقة للقطاع المصرفى .
- حصة القروض المصرفية المتعثرة مقارنة بإجمالى القروض .

٥ - الأنشطة :

يقدم برنامج دعم التنمية (المرحلة الثانية) ما يزيد عن ٢٠٠ مليون دولار سنويًا وذلك لمدة ست سنوات ويعتمد هذا التمويل على مدى تنفيذ الحكومة المصرية لبرنامج إصلاح السياسات القطاعية .

٦ - الأدوار والمسئوليات :

ستكون وزارة التعاون الدولى ، الإدارة المركزية للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية الممثل العام للممنوح له فى هذا البرنامج أما فيما يتعلق بالوكالة الأمريكية فإن مجلس إدارة النمو الاقتصادى - قطاع السياسات وقسم الخصخصة - سوف يتولى متابعة تنفيذ النشاط بالنيابة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

اتفاقية برنامج دعم التنمية

(المرحلة الثانية)

منحة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم ٢٦٣ - ٦٤٤

الخصة المالية التوضيحية

(القيمة بالألف دولار)

البنـــد	الالتزامات السابقة	الالتزامات الحالية	إجمالى الالتزامات	الالتزامات المستقبلية	إجمالى التمويل المخطط
التحويلات النقدية	٣٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠